التجارة الخارجية في الجزائر (الواقع والتحديات) دراسة تحليلية للفترة 2010–2022

Foreign trade in Algeria (reality and challenges) an analytical study for the period 2010-2022

عيساوي رياض [*]، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة (الجزائر)،
r.aissaoui@univ-bouira.dz
هاني محمد، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة (الجزائر)،
m.hani@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/12 تاريخ القبول: 2024/09/09 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاطار النظري للتجارة الخارجية واهميتها الاقتصادية، بالإضافة الى التطرق لواقع التجارة الخارجية في الجزائر وتحدياتها خلال الفترة 2010–2022.
ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الصادرات الجزائرية يغلب عليها قطاع المحروقات بنسبة تفوق 90%، إلا أن هناك ارتفاع ملحوظ في الصادرات خارج المحروقات في السنوات الأخيرة نتيجة الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية بغية الرفع من الانتاج الوطني وتخفيض الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات بهدف زيادة النمو الاقتصادي.
كلمات مفتاحية: تجارة خارجية ، صادرات، واردات، ميزان تجاري ، صادرات خارج محروقات.
تصنيفات JEL : F23 ، F14 ، F10

Abstract:
This study aims to identify the theoretical framework of foreign trade and its economic importance, in addition to addressing the reality of foreign trade in Algeria and its challenges during the period 2010-2022.
Through this study, we reached the conclusion that Algerian exports are dominated by the hydrocarbon sector by more than 90%, but there is a noticeable increase in non-hydrocarbon exports in recent years as a result of the measures taken by the Algerian state in order to increase national

[*] المؤلف المرسل.

production, reduce imports, and increase non-hydrocarbon exports with the aim of increasing economic growth.
Keywords: Foreign trade, exports, imports, trade balance, exports outside of hydrocarbons.
Jel Classification Codes: F10, F14, F23

1. مقدمة:

تشكل التجارة الخارجية أحد أهم الركائز الرئيسية المعتمدة من الدول لزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومع انتشار العولمة الاقتصادية في العالم توسعت العلاقات الاقتصادية بين دول العالم وتطورت التجارة الخارجية بينهم وذلك من خلال عمليات التبادل الدولي من صادرات وواردات، فالتجارة الخارجية هي الطريق الرئيسي الذي يطور العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة والرفع من حجم التدفقات السلعية والنقدية بينهم، فهي من الدعائم الرئيسية لرفع الإنتاج وتحسينه ومنه زيادة الصادرات وزيادة المداخيل من العملة الصعبة لتحقيق النمو الاقتصادي للدول.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعتمد على المحروقات لتمويل اقتصادها تتأثر تجارتها الخارجية بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية كأسعار النفط والغاز، الأمر الذي يؤثر على المداخيل من العملة الصعبة ما ينعكس سلبا أو إيجابا على سياستها الاقتصادية، حيث أن المداخيل من المحروقات هي التي توثر على الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة وعلى النمو الاقتصادي عموما، فالتجارة الخارجية تعتبر عاملا رئيسيا لزيادة المقدرة الإنتاجية للجزائر والقيام بالبرامج التنموية التي من شانها تطوير الاقتصاد الوطني، من خلال المداخيل من العملة الصعبة المتأتية من الصادرات ولهذا كان على الجزائر تطوير تجارتها الخارجية والانفتاح على الاقتصاد العالمي والرفع من الإنتاج وزيادة الصادرات خارج المحروقات، لزيادة المداخيل وزيادة النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة: تبرز إشكالية مقالتنا على النحو الآتي:

ما هو واقع التجارة الخارجية في الجزائر وما هي ابرز تحدياتها للفترة 2010–2022 ؟

منهجية الدراسة: اعتمدنا على المنهج الاستنباطي الوصفي من أجل تحديد الإطار النظري، ثم استخدمنا طريقة التحليل والترتيب لإبراز واقع التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2010 – 2022.

أهداف الدراسة: نستهدف من هذه الدراسة تحقيق ما يلي:

- التعرف على الإطار النظري للتجارة الخارجية

✍ الوقوف على واقع التجارة الخارجية في الجزائر وتحدياتها واهم مكامن القوة والضعف الذي يتميز به هذا القطاع في الجزائر للفترة 2010 – 2022

أقسام الدراسة: تنقسم دراستنا إلى جزئين هما على النحو الآتي:

✍ **المحور الأول: التأصيل النظري للتجارة الخارجية** .

✍ **المحور الثاني: تحليل واقع وتحديات التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2010 – 2022.**

2.التأصيل النظري للتجارة الخارجية

1.2 تعريف التجارة الخارجية: تعددت تعاريف التجارة الخارجية بتعدد زاوية النظر لأهميتها التنموية، وعليه فإننا نورد عدة تعاريف، لنقوم في الأخير بصياغة تعريف جامع ومانع لها، وذلك على النحو الآتي:

– " التجارة الخارجية هي أحد أهم ركائز العلاقات الاقتصادية الدولية التي يتم بموجبها عمليات تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات". (داود و اخرون، 2002، صفحة 13)

– " هناك من يعرف التجارة الخارجية على أنها "تلك العمليات والمهام والوظائف التي تمكن من انتقال السلع والخدمات عبر دول العالم، والمنظمة من خلال مجموعة من التنظيمات والسياسات والاتفاقيات التي تعقد بين الدول ". (الزبون، 2015، صفحة 9)

وهناك تعريف اشمل للتجارة الخارجية وهو أن " التجارة الخارجية تتمثل في المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتمثل في السلع الاستهلاكية والرأسمالية، ورؤوس الأموال والأشخاص والخدمات، التي تنشا بين أفراد يقيمون في دول مختلفة أو بين الحكومات والمؤسسات الاقتصادية التي تتواجد في مناطق سياسية مختلفة. (عابي، 2019/2018، صفحة 03)

2.2 أهمية التجارة الخارجية

إن التجارة الخارجية هي من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي تؤثر في اقتصاديات العالم ككل، حيث تمثل المؤشر الرئيسي الذي يبين المقدرة الإنتاجية للدولة، ومدى قدرتها على المنافسة في السوق العالمي ويمكن إبراز أهمية التجارة الخارجية في ما يلي:

– توفير السلع الاستهلاكية والإنتاجية والخدمات التي يحتاجها اقتصاد الدولة من خلال الواردات، والتخلص من الفائض من السلع والخدمات والحصول على المداخيل من العملة الصعبة من خلال الصادرات؛

– تتيح التجارة الخارجية الفرصة لإيجاد أسواق أكثر لبيع السلع والمنتجات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الابتكار والاختراع، كما تؤدي إلى الرفع من حجم الادخار ورؤوس الأموال التي تعتبر من أهم العوامل الرئيسية في زيادة النمو الاقتصادي؛

– زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال ما توفره التجارة الخارجية من تخصيص وتقسيم للعمل والاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة في الاقتصاد، وذلك لزيادة الإنتاج وتحسينه وتسويقه محليا ودوليا؛ (وليد، 2019/2018، صفحة 49)

– الحصول على عوائد مالية من الصادرات والتي يمكن استخدامها في تمويل المشاريع التنموية؛

– تمكن التجارة الخارجية من تحقيق توازن في ميزان المدفوعات من خلال الإيرادات المالية المحققة من الصادرات لتغطية الواردات؛

– إن من بين المصادر الرئيسية للحصول على العملات الأجنبية هي التجارة الخارجية، مما يؤدي إلى تعزيز قدرة الدولة من السيولة النقدية والتي تعد عاملا مهما في تمويل الاستثمارات. (عابي، 2019/2018، صفحة 05)

3.2 عوامل قيام التجارة الخارجية

يعود العامل والسبب الرئيسي لضرورة قيام التجارة الخارجية بين الدول هو (الندرة النسبية) ومنه يمكن إيجاز أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي:

– الاختلافات النسبية بين الدول من ناحية وفرة الموارد أو ندرتها والإمكانيات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات؛

– الاختلافات النسبية في تكلفة الإنتاج بين الدول والذي يمثل السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية بين دول العالم؛

– التباين في مدى التطور التقني والتكنولوجي بين الدول هو من الأسباب المهمة التي أدت إلى قيام التبادل التجاري الدولي؛

– وجود فوائض في السلع والمنتجات في بعض الدول يقابلها عجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي في دول أخرى؛

– من بين الأسباب الرئيسية لقيام التجارة لخارجية هي تحقيق الإيرادات المالية لزيادة النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي؛

– ظهور الدولة الحديثة وتمتعها بالاستقرار السياسي، إضافة إلى دعمها لقطاع التجارة الخارجية الأمر الذي أدى إلى نمو التجارة الدولية واتساع الأسواق. (البدري، 2019، الصفحات 27-28)

4.2 سياسات التجارة الخارجية: تعد الأهداف الاقتصادية المحدد الرئيسي في رسم معالم السياسات التجارية للدولة، وهي حسب هذا المحدد تنقسم إلى سياستين هما سياسة حماية التجارة الخارجية، وسياسة حرية التجارة الخارجية وسوف نتطرق إليها فيما يلي:

1.4.2 سياسة حماية التجارة الخارجية:

إن سياسة حماية التجارة الخارجية يقصد بها سيطرة الدولة مستخدمة سلطتها وسيادتها، على المبادلات التجارية الدولية والتأثير عليها سواء بالنسبة لحجمها أو على الطريقة التي تتم بها تلك المبادلات التجارية، لغرض تحقيق أهداف اقتصادية معينة، وبهذا تعتبر هذه السياسة مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. (وليد، 2019/2018، صفحة 53)

واستند أنصار هذا المذهب إلى **الحجج التالية:**

–حماية الصناعات الناشئة: تنتشر هذه الحجة في الدول المتخلفة اقتصاديا، حيث تركز على الصناعات الناشئة ، أي عند بداية إنتاج منتوج ما في دولة ما، حيث أن تكاليف إنتاجها تكون مرتفعة في البداية، إضافة إلى نقص المهارة والخبرة في استخدام التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج، مع وجود عمال غير مهرة والذين هم بحاجة إلى تكاليف باهظة لتدريبهم، إضافة إلى نقص الكفاءات الإدارية ما يؤدي إلى وقوع أخطاء في التقدير مما يترتب عليها زيادة في التكاليف، كما أن الصناعات الناشئة تحتاج إلى حملات إشهار للتعريف بمنتجاتها محليا ودوليا مما يزيد من تكاليف الإنتاج، حيث أن كل ما سبق يؤدي إلى زيادة في سعر تكلفة إنتاج الصناعات الناشئة مما يجعلها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

ولهذا كان من اللازم أن تكون هناك حماية للصناعات الناشئة حتى تستطيع أن تصل إلى مرحلة النضج وخفض التكلفة مع زيادة الخبرة في استخدام التكنولوجيا في الإنتاج، حتى تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية.

– تنويع الإنتاج: تمكن الحماية من تفادي المخاطر الناجمة عن التخصص وتؤدي إلى تحقيق التنويع في الإنتاج، حيث أن البلد الذي يتخصص في إنتاج سلعة واحدة ويعتمد عليها كأساس في المبادلات الدولية، قد يتعرض اقتصاده للخطر في حالة إذا تعرضت هذا السلعة إلى ظروف طارئة سواء طبيعية أو اقتصادية، فعندما يكون هناك تنوع في الإنتاج يمكن ذلك الدولة من مواجهة الأخطار الاقتصادية مثل تقلبات أسعار

السلع أو في حالة ندرة بعض المنتجات بسبب الظروف السياسية، أو في حالة حدوث كساد اقتصادي في بعض الدول المصدر إليها المنتوج، ومنه لا يمكن أن يكون هناك تنويع في الإنتاج إلا إذا اتبعت الدولة سياسة الحماية. (وليد، 2019/2018، صفحة 54)

– **محاربة البطالة:** في حالة الركود الاقتصادي ينصح بحماية السلع المنتجة محليا وذلك لتخفيض نسبة البطالة في الاقتصاد الوطني، بحيث أن الحماية تؤدي إلى توجه المستهلك إلى استهلاك المنتجات المحلية، مما يرفع من المشاريع الإنتاجية المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العمال في الصناعات الوطنية التي تنافس الصناعات الأجنبية. (وفا، 2000، صفحة 27)

– **جذب رؤوس الأموال الأجنبية:** في حالة ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من السلع التي تنوي الدولة إنتاجها محليا، قد يجبر الشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك الدولة من خلال فتح فروع إنتاجية داخل هذه الدولة، لتجنب تلك الرسوم الجمركية العالية.

– **تحقيق إيرادات للخزينة العمومية:** من بين الإيرادات المتحصل عليها لفائدة الخزينة العمومية هي الضرائب الجمركية المفروضة على الواردات من السلع، حيث تستخدم تلك الإيرادات في الإنفاق العمومي، وبهذا تمكن التجارة الخارجية من تمويل الإنفاق العمومي للدولة وتمويل المشاريع التنموية.

– **حجة إغراق السوق:** الإغراق هو بيع المنتجات في الأسواق الدولية بأقل من سعرها في السوق الوطنية، وذلك للتخلص من الفائض أو مواجهة المنافسة من طرف الشركات الأجنبية، وبما أن الإغراق هو ضار باقتصاد الدول الأخرى لذا تلجا الدول باتخاذ تدابير لغرض حماية اقتصادها، وذلك بزيادة فرض الضرائب الجمركية على سلع الإغراق أو حتى منع الاستيراد الكلي على تلك السلع.

– **تحسين الميزان التجاري:** حيث أن مع فرض الضرائب الجمركية سيؤدي ذلك إلى خفض الواردات ومع ثبات الصادرات او ارتفاعها سوف يكون هناك تحسن في الميزان التجاري. (وليد، 2019/2018، الصفحات 55-56)

– **الأمن الوطني:** هناك بعض الصناعات من الضروري حمايتها وذلك لغرض الحفاظ عن الأمن الوطني، مثل صناعة المحروقات، والحديد والصلب...الخ.

– **الدفاع عن بعض الاعتبارات الاجتماعية:** ومثال ذلك حماية الأنشطة الفلاحية من المنافسة الخارجية، وذلك للحفاظ على طبقة الفلاحين من أي شكل من أشكال الضعف الاجتماعي وذلك للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدولة. (نوال، 2019/2018، صفحة 67)

2.4.2 سياسة حرية التجارة:

تعني سياسة حرية التجارة هو أن لا يكون هناك تدخل من طرف الدولة في المبادلات التجارية الدولية، وان لا تكون هناك قيود على التجارة الخارجية، ويكون هناك حرية في تدفق السلع والخدمات بين الدول. (نوال، 2019/2018، صفحة 70)

واستند أنصار هذا المذهب على **الحجج التالية**:

– **الاستفادة من منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي في الإنتاج**: إن التخصص وتقسيم العمل يعتبر حجة رئيسية لتحرير التجارة الخارجية، حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج منتوج معين تتمتع في إنتاجه بميزة نسبية، وبما أن التخصص الدولي يتأثر بحجم السوق الذي يتم فيه المبادلات التجارية، فانه كلما زاد حجم التجارة الدولية زاد معها التخصص في الإنتاج والتقسيم الدولي للعمل، وهذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع في العالم بأقل تكلفة ممكنة وهذا ما لا يمكن حدوثه في حالة وضع قيود للتجارة الخارجية.

– **تطوير الإنتاج وتنويعه**: إن هدف تحرير التجارة الخارجية هو قيام المنافسة بين الصناعات المحلية والصناعات الأجنبية، مما يؤدي إلى تحفيز كل صناعة على تحسين وتطوير نفسها، حتى يمكنها الصمود في الأسواق الدولية التي تتميز بالمنافسة الشديدة، بينما في حالة وضع قيود للتجارة الخارجية والقيام بحماية المنتجات الوطنية يودي ذلك إلى عدم احتكاك المنتوج الوطني بالسلع الأجنبية، ومنه قتل روح الابتكار والتطوير.

– **إلغاء القيود الجمركية**: إن وضع قيود جمركية على الواردات يؤدي ذلك إلى انخفاض في التجارة الخارجية، وذلك لان تخفيض الواردات يؤدي حتميا إلى انخفاض الصادرات، وذلك لان إتباع الدولة لسياسة حماية التجارة سوف يؤدي بالدول الأخرى إلى اتخاذ نفس السياسة تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل، ومنه تتقلص التجارة الخارجية بين الدول وتقل المنافع بينهم.

–**تحقيق مصلحة المستهلكين**: إن سياسة تحرير التجارة الخارجية تؤدي إلى الحرية الكاملة للمستهلكين في اختيار المنتجات المحلية أو الأجنبية، مما يزيد من فرصهم في شراء المنتجات بجودة عالية وبأقل ثمن ممكن، ومنه تحقيق مصلحة المستهلكين، أما في حالة وضع قيود للتجارة، فيضطر المستهلكون إلى شراء المنتجات المحلية بأسعار مرتفعة وبجودة منخفضة وهذا ما يضر بمصالحهم.

– **محاربة الاحتكار**: إن سياسة حماية التجارة تؤدي بالمنتجين المحليين إلى احتكار سلعهم وذلك لعدم وجود منافسة من الشركات الأجنبية، وهذا ما يؤدي بهم إلى رفع أسعار السلع والتي في الغالب لا تكون بمواصفات عالمية ولا بجودة عالية. (نوال، 2019/2018، الصفحات 70-71)

– **زيادة التنافسية**: إن تحرير التجارة الخارجية وانفتاحها يؤدي إلى زيادة المنافسة بين المنتجين المحليين والأجانب، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسينه. (نوال، 2019/2018، صفحة 72)

3.تحليل واقع وتحديات التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2010– 2022.

1.3 التطور التاريخي للتجارة الخارجية للجزائر المستقلة

1.1.3 وضعية التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الرقابة (1962–1969):قامت الدولة في هذه المرحلة بتأميم كل من تجارة الجملة والتجارة الخارجية وتنظيمهما، والقيام بالرقابة على عمليات التصدير والاستيراد، حيث نص ميثاق الجزائر سنة 1964 على تأميم الدولة لقطاع التجارة الخارجية ومراقبتها وتحديد طبيعة ونوع السلع التي يتم استيرادها وتصديرها. (عابي، 2019/2018، صفحة 235) والآليات التي استعملتها الدولة في الرقابة والتحكم في التجارة الخارجية في تلك الفترة هي :الرقابة على الصرف ، والرسوم الجمركية ونظام الحصص.

2.1.3مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970–1989): قامت الدولة في هذه المرحلة باتخاذ مجموعة من التدابير بهدف احتكار التجارة الخارجية من طرف مؤسسات الدولة، كل مؤسسة حسب المنتج الذي تتخصص فيه، والغرض من هذا الاحتكار هي مراقبة تدفقات التجارة الخارجية والتحكم فيها، حيث شجعت الدولة على الصادرات وتركت لها الحرية الكاملة، أما الواردات فوضعت لها قواعد من خلالها يتم تنفيذها ومراقبتها حسب أهداف التنمية الاقتصادية للدولة ووفقا لقيودها المالية. (تومي و شقبقب، 2006، صفحة 32)

3.1.3 مرحلة تحرير التجارة الخارجية: لقد قامت الجزائر في هذه المرحلة بإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية، وذلك بعد أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986 وارتفاع حجم المديونية والضغوطات التي كانت من طرف المنظمات الدولية، واهم ما ميز هذه الإصلاحات أنها كانت مرحلية، فالمرحلة الأولى كان هناك تقييد للتحرير التجاري، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية والتوقيع على برنامج التعديلات الهيكلية، ومن **أهم التدابير** التي قامت بها الجزائر في هذه المرحلة هي: (تومي و شقبقب، 2006، صفحة 32)

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري؛
- التخلي عن سياسة دعم الأسعار؛
- التنسيق بين السياسة الجمركية وسياسة تحرير التجارة الخارجية؛
- إلغاء القيود الكمية والإدارية عن الواردات من السلع.

أ- أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر: تحرير التجارة الخارجية دفعت به عدة عوامل وأسباب نذكر منها:

- انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتعرض الجزائر لازمة اقتصادية وانخفاض القدرات المالية للدولة التي من شانها تمويل الاستثمارات وتلبية حاجيات المواطنين؛
- ندرة السلع الأساسية التي يحتاجها المواطن وندرة المواد الأولية التي تحتاجها المصانع؛
- تبني الدولة لسياسة استقلالية المؤسسات؛ (الجيلالي، 2007، الصفحات 203-204)
- التحولات الاقتصادية العالمية خاصة وجود العديد من الأسواق الدولية وزيادة نمو اقتصاديات الدول الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية؛
- انهيار الاتحاد السوفيتي اجبر الجزائر على تحرير التجارة الخارجية خاصة بعد تحول العالم من ثنائية القطب إلى أحادية القطب التي يتزعمها العالم الغربي الذي يتميز بالحرية الاقتصادية والتجارية؛
- **تفاقم أزمة المديونية:** مما أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية بهدف إعادة جدولة الديون مقابل شروط مجحفة تفرضها هذه المؤسسات على الاقتصاد الوطني مثل القيام بخوصصة المؤسسات العمومية وتحرير التجارة الخارجية؛ (عابي، 2019/2018، الصفحات 261-262)
- فشل سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية بسبب عدة نقائص منها: (فريال، 2017-2018، صفحة 28)

* الاعتماد على المحروقات في الصادرات مع غياب الإنتاج الحقيقي وتحقيق عجز في الميزان التجاري؛
* ارتفاع الواردات على حساب الصادرات خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الاستهلاكية؛
* ضعف المفاوضات في الأسواق الدولية أدى إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد المالية الدولية.

ب- أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر: توخت الجزائر من إصلاحات تحرير تجارتها الخارجية لصالح القطاع الخاص الأهداف التالية: (بوشنافة، 2006-2007، الصفحات 203-204)

– تحرير التجارة الخارجية تدريجيا وإزالة العقبات الإدارية والقضاء التدريجي على تدخل الدولة في التجارة الخارجية؛

– ضمان تدفق السلع الإنتاجية من (مواد أولية وتجهيزات صناعية ومواد نصف مصنعة) لاستمرار عمل المؤسسات الإنتاجية، وذلك من خلال استمرار تدفق الواردات؛

– تحسين جودة المنتجات الجزائرية لزيادة تنافسينها في الأسواق الدولية؛

– تسيير حركة رؤوس الأموال عبر إحداث مؤسسة إدارية تكون ذات مرونة كبيرة؛

– إصدار القوانين المتعلقة بالتحكيم الدولي والفصل في قضايا الاستثمارات الأجنبية.

2.3 واقع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2022/2010)

1.2.3 تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2010–2022)

إن الميزان التجاري هو من بين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الهامة لمعرفة حالة أي اقتصاد في العالم كما انه يبين لنا حجم الصادرات والواردات، ومن خلاله يمكننا معرفة درجة الانفتاح التجاري في الاقتصاد الوطني وهذا ما سنعرفه من خلال هذا الجدول.

جدول رقم 01 يبين تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2010–2022 الوحدة مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2010	57053	40473	16580	%140,97
2011	73489	47247	26242	%155,54
2012	71866	50376	21490	%142,66
2013	65917	55028	10889	%120
2014	62886	58580	4306	%107,35
2015	37787	51702	-13915	%73
2016	30026	47089	-17063	%64
2017	34569	48981	-14412	%70.57
2018	41115	48573	-7458	84.64%
2019	34994	44633	- 9639	%78.40
2020	21925	35547	-13622	%61.67
2021	38558	37405	1153	%103.08
2022	65526	38757	26769	%169.06

المصدر: 1– صالحي سلمى، " واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010–2020 المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد4، العدد1، ص ص 412، 413.

2– تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الميزان التجاري حدثت له تغيرات عديدة خلال هذه الفترة، حيث أن في سنة 2010 كان الرصيد موجبا ب 16580 مليون دولار ثم ارتفع سنة 2011 إلى 26242 مليون دولار نتيجة ارتفاع الصادرات التي وصلت إلى 73489 مليون دولار بسبب ارتفاع اسعار النفط، مقارنة بالواردات التي بلغت 47247 مليون دولار حيث كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات 155.54% وكانت أغلبية التغطية من صادرات المحروقات والتي تمثل الجزء الأكبر من صادرات الجزائر، ثم بدا فائض الميزان التجاري بالانخفاض ابتداء من سنة 2012 حيث قدر ب21490مليون دولار، إلى أن وصل إلى 4306 مليون دولار سنة 2014 بسبب انخفاض الصادرات التي وصلت إلى 62886 مليون دولار وارتفاع الواردات إلى 58580 مليون دولار وهذا راجع لعدة **أسباب** :

- سياسة تحرير التجارة الخارجية التي اتبعتها الجزائر في تلك الفترة .
- قيام مصلحة الجمارك بتقديم تسهيلات كبيرة للمستوردين.
- ارتفاع الواردات من المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية. (عابي، 2019/2018، صفحة 288)

ابتداء من سنة 2015 الى سنة 2020 سجل الميزان التجاري الجزائري عجزا متواصلا قدر ب: (13915- ، 17063- ، 14412- ، 7458- ، 9639- ، 13622-) على التوالي بسبب الانخفاض الكبير للصادرات الراجع لانهيار اسعار النفط حيث هبطت اسعاره الى ما دون 20دولار للبرميل سنة 2020 بسبب تأثيرات جائحة كورونا، وفي المقابل ثبات نسبي للواردات، ما ادى بالجزائر الى اتخاذ اجراءات تقشفية لتخفيض الواردات وخفض فاتورة الاستيراد وهذا ما حدث بالفعل سنة 2020 حيث انخفضت الواردات الى 35547 مليون دولار بعد ان كانت 44633مليون دولار سنة 2019، اما ابتداء من سنة 2021 فقد شهد الميزان التجاري فائضا قدر ب 1153 مليون دولار وارتفع الفائض ليصل سنة 2022 الى 26769 مليون دولار بسبب ارتفاع اسعار النفط حيث فاق سعر البرميل 100 دولار، وهذا ما يفسر تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات حيث كلما كانت اسعار البترول مرتفعة حقق الميزان التجاري فائضا وكلما كانت أسعار البترول منخفضة حقق الميزان التجاري عجزا.

شكل رقم 01 يبين تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2010–2022 الوحدة مليون دولار

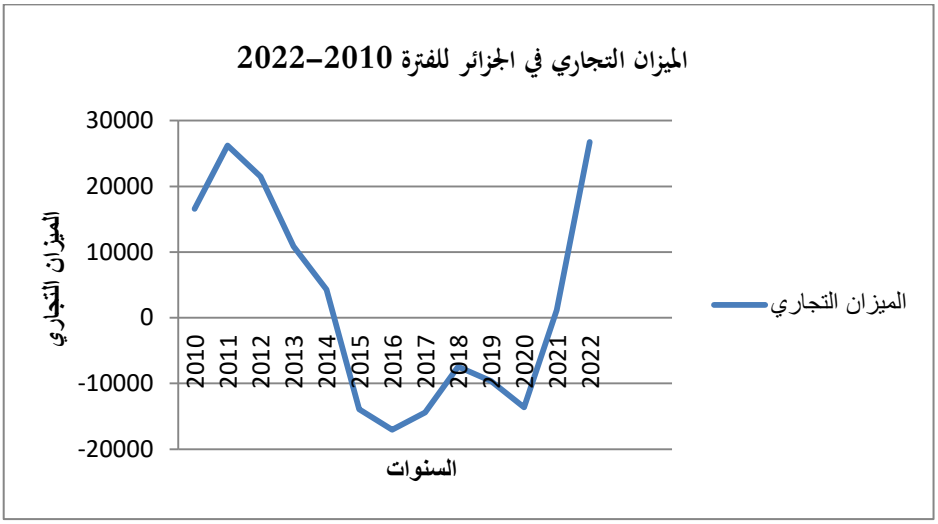

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01

2.2.3 تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2010–2022

جدول رقم 02 يبين تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2010–2022 الوحدة مليون دولار

السنوات	صادرات المحروقات	النسبة	صادرات خارج المحروقات	النسبة	مجموع الصادرات
2010	55527	%97.33	1526	%2.67	57053
2011	71427	%97.19	2062	%2.81	73489
2012	69804	%97.13	2026	%2.87	71866
2013	63752	96.72	2165	%3.28	65917
2014	60304	%95.86	2582	%4.11	62886
2015	35724	%94.54	2063	%5.46	37787
2016	28246	%94.07	1780	%5.91	30026
2017	33202	%96.04	1367	%3.96	34569
2018	38897	%94.6	2216	%5.4	41113
2019	32926	%94.1	2068	%5.9	34994
2020	20016	%91.3	1909	%8.7	21925
2021	34058	%88.32	4500	%11.67	38558
2022	59549	%90.88	5977	%9.12	65526

المصدر: 1- صالحي سلمى، " واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 "، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد4، العدد1، ص 418.

2- تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك ارتفاع في صادرات المحروقات من 55527 مليون دولار سنة 2010 إلى 71427 مليون دولار سنة2011 بسبب ارتفاع اسعار النفط، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى 20016 مليون دولار سنة 2020 بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط وتأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، ثم بدأت بالارتفاع تزامنا مع تحسن أسعار النفط إلى أن وصلت 59549 مليون دولار سنة 2022 وتراوحت نسب مساهمة صادرات المحروقات في الصادرات الإجمالية ما بين 88.32% و97.33%، أما الصادرات خارج المحروقات فتراوحت ما بين 1526 مليون دولار سنة 2010 إلى 5977 مليون دولار سنة 2022، وتبقى نسب مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا حيث تتراوح ما بين 2.67% و 11.67%، ومنه نستنتج أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد بشكل شبه كامل على صادرات المحروقات ونسبة الصادرات خارج المحروقات من الصادرات الإجمالية هي نسبة قليلة جدا لا تعكس تطلعات الدولة الجزائرية التي لها إمكانيات طبيعية وبشرية كبيرة.

شكل رقم 02 يبين تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010–2022 الوحدة مليون دولار

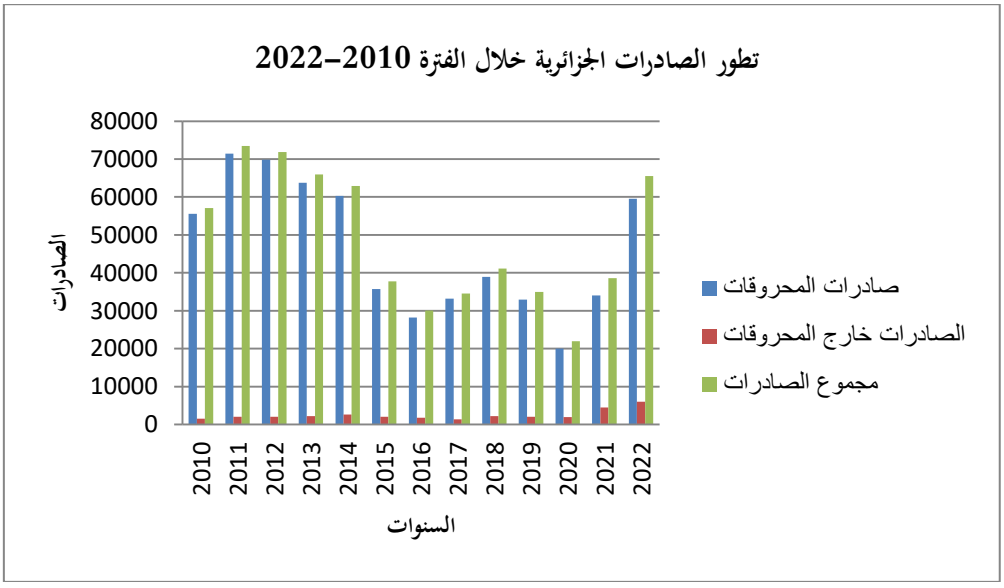

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02

3.2.3 هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010–2022

جدول رقم 03 يبين هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010–2022 الوحدة: مليون دولار

السنوات	المنتجات الغذائية	المواد الأولية	المنتجات نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	الكهرباء	إجمالي الصادرات خارج المحروقات
2010	315	94	1056	1	30	30	-	1526
2011	335	161	1496	-	35	15	-	2062
2012	315	168	1527	1	32	19	-	2026
2013	402	109	1458	-	28	17	-	2165
2014	323	109	2121	2	16	11	-	2582
2015	235	106	1597	1	19	11	-	2063
2016	327	84	1321	-	54	19	-	1780
2017	350	73	845	-	78	20	-	1367
2018	373	93	1626	-	90	33	-	2216
2019	408	96	1445	-	83	36	-	2068
2020	437	71	1287	-	77	37	-	1909
2021	576	182	3490	1	171	79	-	4500
2022	269	263	5086	2	84	111	162	5977

المصدر: 1- صالحي سلمى، " واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 "، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد4، العدد1، ص419.

2- تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال هذا الجدول ان اغلبية صادرات الجزائر خارج المحروقات هي المنتجات نصف المصنعة حيث بلغت 1056 مليون دولار سنة 2010 واستمرت في الارتفاع حتى وصلت 5086 مليون دولار سنة 2022 اي ما نسبته 85% من مجموع الصادرات خارج المحروقات، وذلك بسبب زيادة صادرات الاسمدة، والحديد والصلب، والاسمنت، ثم تليها المنتجات الغذائية التي كانت قيمة صادراتها تتراوح بين 269 مليون دولار و 576 مليون دولار، ثم المواد الأولية التي كانت قيمة صادراتها 94 مليون دولار سنة 2010 لترتفع حتى وصلت إلى 263 مليون دولار سنة 2022 بسبب زيادة صادرات الفوسفات، ثم التجهيزات الصناعية التي كانت تتراوح بين 16 مليون دولار سنة 2014 و171 مليون دولار سنة 2021، ثم المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية التي كانت تتراوح بين 15 مليون دولار كادني

حد سنة 2011 و111 مليون دولار كأقصى حد سنة 2022، وأخيرا التجهيزات الفلاحية التي لم تتعدى مليوني دولار كأقصى حد.

شكل رقم 03 يبين تركيبة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لسنة 2022 الوحدة: %

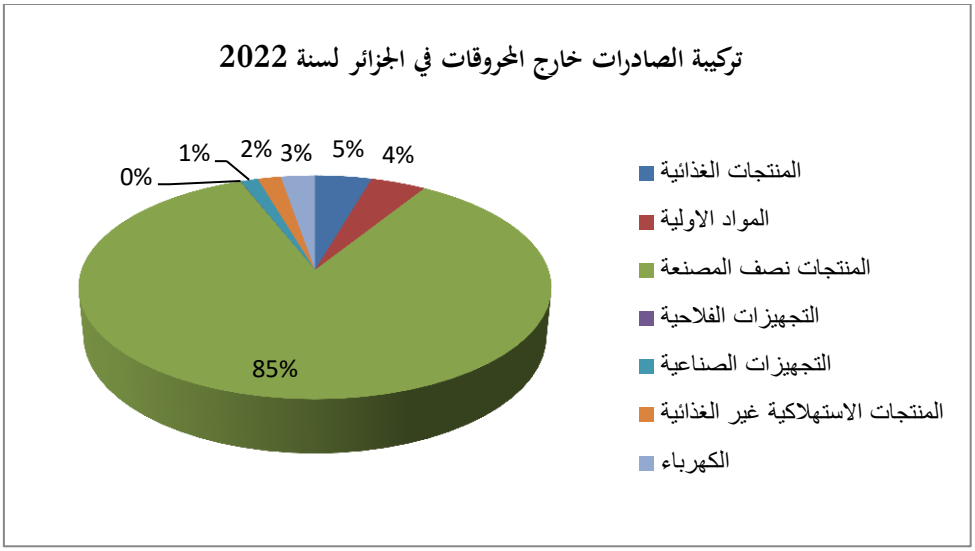

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03

4.2.3 تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2010–2022

جدول رقم 04 يبين تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2010–2022 الوحدة: مليون دولار

السنوات	المنتجات الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المنتجات نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	أخرى	إجمالي السلع
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	-	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	-	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	-	50376
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210	-	55028
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	-	58850
2015	9316	2376	1560	12034	664	17067	8676	-	51702
2016	8223	1613	1563	11437	503	15412	8338	-	47089
2017	8069	1899	1456	10483	585	13368	8129	4992	48981
2018	8199	977	1814	10468	537	12824	9312	4442	48573
2019	7694	1369	1921	9840	437	10845	7934	4593	44633
2020	7723	890	2199	7614	198	8697	5577	2649	35547
2021	8877	513	3401	7313	247	9158	6498	1398	37405
2022	10369	581	4036	9581	204	8321	5282	383	38757

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:1- شليحي الطاهر، التجارة الخارجية في الجزائر واهم تحدياتها خلال الفترة 2018-2020، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، المجلد 21، العدد 01، ص103.
2- تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع في الواردات من سنة 2010 إلى سنة 2014، حيث في سنة 2010 حققت الواردات 40473 مليون دولار وارتفعت حتى وصلت 58850 مليون دولار سنة 2014، ثم انخفضت تدريجيا ابتداء من سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول واتخاذ الجزائر لإجراءات تقشفية لغرض تقليل الواردات وتخفيض فاتورة الاستيراد، حيث وصلت سنة 2015 إلى 51702 مليون دولار واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى 35547 مليون دولار سنة 2020، ومنه يتبين لنا ان الجزائر تعتمد بشكل شبه كلي في تلبية حاجياتها من السلع الاستهلاكية والانتاجية على الاستيراد من الخارج الامر الذي يكلفها فاتورة باهظة من العملة الصعبة، مما يحتم على الدولة الجزائرية اتخاذ اجراءات فعالة لزيادة الانتاج الوطني وتحسينه وتنويعه، لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيض فاتورة الاستيراد و زيادة الصادرات خارج المحروقات ومنه زيادة النمو الاقتصادي.

شكل رقم 04 يبين تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2022 الوحدة: مليون دولار

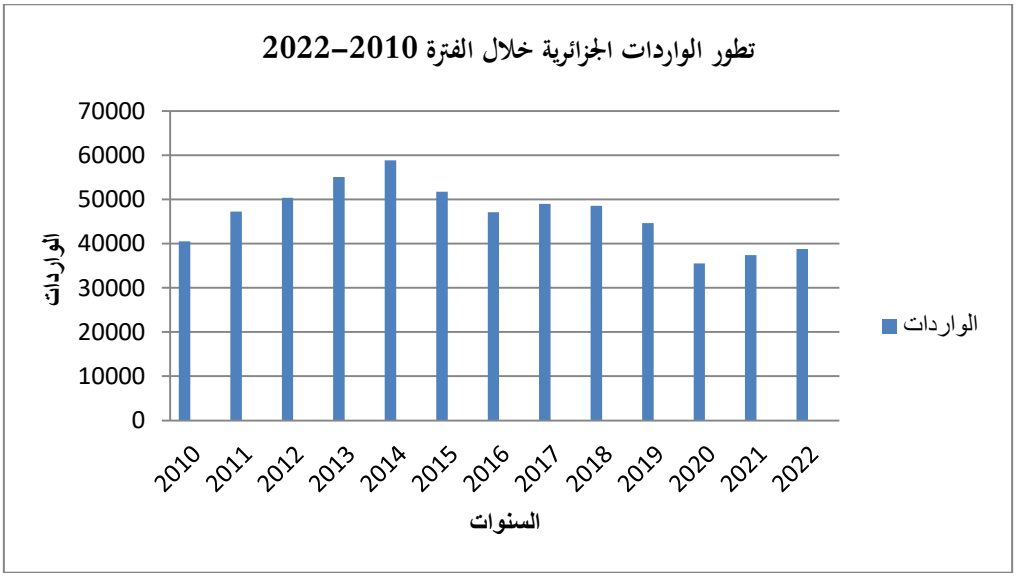

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04

شكل رقم 05 يبين تركيبة الواردات في الجزائر لسنة 2022 الوحدة: %

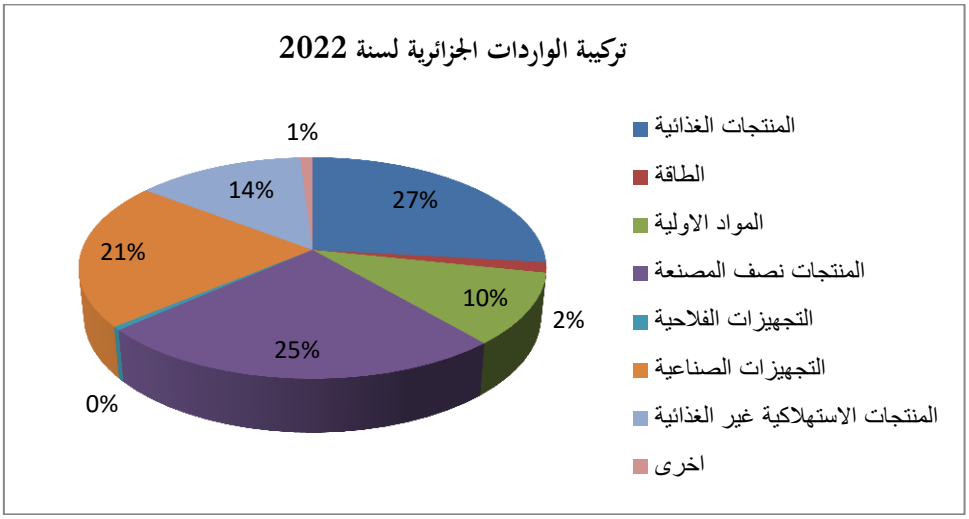

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04

نلاحظ من خلال هذا الشكل ان اكبر نسبة من الواردات سنة 2022 هي المنتجات الغذائية حيث قدرت ب 27% من اجمالي الواردات اي 10369 مليون دولار، والتي تشكل الحبوب الجزء الرئيسي منها خاصة في ظل ارتفاع اسعارها في الاسواق العالمية بسبب الحرب الروسية الاوكرانية، الامر الذي يحتم على الجزائر النهوض بالقطاع الفلاحي وزيادة انتاج الحبوب لتعزيز الامن الغذائي وتخفيض فاتورة الاستيراد، ثم تليها المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية ب 25% و 21% من اجمالي الواردات على التوالي، الامر الذي يعكس اهتمام الجزائر بمجال التصنيع خاصة صناعة الحديد والصلب والاسمنت اللذان عرفا تحسنا كبيرا خلال السنوات الاخيرة، ثم تليها المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية والمواد الاولية ب 14% و10% على التوالي واخيرا منتجات الطاقة والتجهيزات الفلاحية.

3.3تحديات التجارة الخارجية في الجزائر: للتجارة الخارجية في الجزائر عدة تحديات نذكر منها ما يلي:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كامل على قطاع المحروقات والتي تتميز بعدم استقرار أسعارها بسبب العوامل الاقتصادية والجيوسياسية العالمية؛
- انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- انخفاض النمو الاقتصادي وزيادة البطالة؛
- عدم وجود استقرار اقتصادي وضعف فعالية السياسة النقدية والمالية في تطوير الاقتصاد الوطني؛
- تفشي البيروقراطية والفساد الإداري وهو الأمر الذي يعيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛

– عدم وجود تنويع للمداخيل مع عدم فعالية البرامج التنموية في تحقيق النمو الاقتصادي؛
– عدم ارتباط الاقتصاد الجزائري بالأسواق المالية العالمية؛ (الطاهر، 2020، صفحة 110)
– ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير والاعتماد الشبه الكلي على الواردات لتغطية حاجيات الدولة من السلع الاستهلاكية والإنتاجية؛
– انخفاض الصادرات خارج المحروقات والتي لا تتجاوز 11% من الصادرات الإجمالية؛
– ضعف القطاع الفلاحي الذي بإمكانه زيادة الصادرات خارج المحروقات في ضل غياب القطاع الصناعي؛
– انخفاض الدعم اللوجستيكي الممنوح للمصدرين خاصة فيما يتعلق بالنقل والتخزين؛
– هشاشة النظام المصرفي الجزائري مع عدم قدرته على المساهمة في زيادة الصادرات خارج المحروقات؛
– نقص الإبداع والابتكار في المؤسسات الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض جودة المنتجات الجزائرية وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. (ابراهيم و واخرون، 2021، صفحة 437)

4.خاتمة:

رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل ترقية التجارة الخارجية وزيادة الصادرات خارج المحروقات وتخفيض الاعتماد على صادرات المحروقات في تمويل الاقتصاد الوطني، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة حيث مازال الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعيته لقطاع المحروقات، وتقدر صادرات المحروقات بأكثر من 90% من إجمالي الصادرات فيما لم تتعدى الصادرات خارج المحروقات نسبة 11% من الصادرات الإجمالية في أحسن الظروف، ولهذا كان لابد على الجزائر القيام بإصلاحات جديدة في قطاع التجارة الخارجية وزيادة المجهودات خاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاج وتحسينه وتنويعه وذلك لتنويع المداخيل والقضاء تدريجيا على تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

النتائج: من دراستنا هاته فقد توصلنا الى النتائج التالية:

– قامت الجزائر بتحرير التجارة الخارجية وتوجهت نحو اقتصاد السوق بداية من فترة التسعينات وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها، وتعرضها لازمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986 وأزمة مديونية، مما اجبرها على التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛
– رغم الإصلاحات والجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل تطوير قطاع التجارة الخارجية إلا أن الصادرات الجزائرية يغلب عليها قطاع المحروقات بنسبة تفوق 90%، إلا أن هناك ارتفاع ملحوظ في الصادرات خارج المحروقات سنة 2021 و 2022 قدر ب 10% من إجمالي الصادرات؛

– تتأثر مداخيل الجزائر من العملة الصعبة بأسعار النفط العالمية، حيث كلما انخفضت أسعار النفط كان هناك انخفاض في المداخيل وكلما ارتفعت أسعار النفط كان هناك ارتفاع في المداخيل؛

– إن سياسة تحرير التجارة الخارجية ليس دائما لها آثار ايجابية على الاقتصاد، فيمكن أن يكون لها آثار سلبية خاصة في ضل اقتصاد غير إنتاجي معتمد على المحروقات وغير قادر على المنافسة في الأسواق العالمية الدولية.

التوصيات: خرجنا من هاته الدراسة بعدد من التوصيات نسردها على النحو الآتي:

– يجب على الجزائر تطوير القطاع الصناعي والفلاحي بهدف التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المحروقات خاصة وان أسعارها غير مستقرة في الأسواق العالمية؛

– تعزيز الابتكار والتطوير في المؤسسات الإنتاجية لغرض تحسين جودة المنتوج الجزائري وزيادة تنافسيته في الأسواق الدولية؛

– إصلاح النظام المصرفي والجبائي ومحاربة البيروقراطية والفساد الإداري فيهما؛

– تقديم تسهيلات إدارية وضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي لغرض زيادة الإنتاج وتحسينه، لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيض فاتورة الاستيراد وزيادة الصادرات خارج المحروقات؛

– الاستفادة من تجارب الدول الكبرى المصدرة لغرض زيادة التصدير خارج المحروقات؛

– تشجيع التصدير للأسواق الإفريقية لقرب المسافة وتحسن العلاقات مع الدول الإفريقية؛

– رقمنة قطاع التجارة الخارجية و توفير المعلومات الخاصة بالتصدير والأسواق الدولية.

5. قائمة المراجع:

1- البدري ,ب .ح .(2019) .اقتصاديات التجارة الخارجية .عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

2- الجيلالي ,ع .(2007) .التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص . دار الخلدونية للنشر والتوزيع .

3- داود ,ح .ع &.,اخرون .(2002) .اقتصاديات التجارة الخارجية .عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

4- الزبون ,ع .ا .(2015) .التجارة الخارجية .عمان :دار اليازوري للنشر والتوزيع.

5- وفا ,ع .ا .(2000) .سياسات التجارة الخارجية .مصر :دار النهضة العربية.

6- بوشنافة ,ا .(2006-2007) .الاثار المحتملة لانظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الادوية -حالة مجمع صيدال .-اطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة الجزائر.

7- عابي ,و .(2018/2019) .حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة -دراسة حالة الجزائر .-اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص :الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة .سطيف ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة سطيف.1

8- فريال ,ف .(2017-2018) .الاصلاحات الجمركية كاداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر .(2005-2017)اطروحة دكتوراه في علوم التسييرتخصص تسيير عمومي .الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ,الجزائر :جامعة الجزائر.03

9- نوال ,س .(2018/2019) .اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري -دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب .اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي .الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ,الجزائر :جامعة الجزائر.3

10- وليد ,ح .(2018/2019) .تحليل علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية - دراسة حالة دول شمال افريقيا .-اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير .المسيلة ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة المسيلة.

11- ابراهيم ,ت & .,واخرون .(2021) .تقييم سياسة التجارة الخارجية في الجزائر وانعكاسها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة .(2010- 2019) مجلة العلوم الادارية والمالية، 5(2) .

12- الطاهر ,ش .(2020) . التجارة الخارجية للجزائر واهم تحدياتها خلال الفترة. (2018-2020) مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، 21 (1) .

13- تومي ,ص & .,شقبقب ,ع .(2006) .النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة . (1970-2002) مجلة الباحث .4(4) .

14- سلمى ,ص .(2021) .واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من . 2010 الى 2020 المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، 4(1) .

15- https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ تقارير بنك الجزائر